

M-115/9/24

المحترمين

إلى السادة / جمعية أيتام الخطة رفقاء
الموضوع: ارتباط بمراجعة القوائم المالية.

بناء على تكليفكم لنا بمراجعة القوائم المالية لجمعية أيتام الخطة رفقاء ("المنشأة") للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، يسرنا أن نؤكد لكم بموجب هذا الخطاب قبولنا لهذا الارتباط وفهمنا لهذا التكليف على أن مراجعتنا ستتم لغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية، يهدف هذا الخطاب إلى وضع الأسس التي نستند إليها في عملنا كمراجعي حسابات لمراجعة القوائم المالية للمنشأة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، كما يلخص هذا الخطاب نواحي مسؤولية إدارة المنشأة ومسؤوليتنا كمراجع حسابات.

خدمات المراجعة

تقع على عاتق إدارة المنشأة مسؤولية التأكد بأن المنشأة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وإعداد قوائم مالية تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة، وأن هذه القوائم المالية معدة طبقاً للمعايير الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمد عليها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ويتعين على إدارة المنشأة أن تقدم لنا، وعند طلب ذلك، كافة السجلات المحاسبية للمنشأة وكافة السجلات الأخرى والمعلومات الأخرى المتعلقة بها بما في ذلك كافة محاضر الاجتماعات.

وبصفتنا مراجعي حسابات، فإنه يتعين علينا الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية وتقديم تقرير عنها إلى مجلس الإدارة في المنشأة:

- تقتضي مهمتنا تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة نبين فيه رأينا فيما إذا كان القوائم المالية ككل:
- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
- تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية:

تنفيذ أعمال المراجعة

- ١- ستتم مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تتطلب منا أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من القناعة بأن القوائم المالية خالية من أي خطأ جوهري، وتشتمل المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة، المؤيدة للمبالغ والإيضاحات حول القوائم المالية.
- ٢- كما تشتمل عملية المراجعة على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة بالإضافة إلى العرض العام للقوائم المالية. سنقوم بالحصول على فهم للأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية للمنشأة لتقييم مدى كفايتها لكي تستخدم كأساس في إعداد القوائم المالية ولهدف تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي سنقوم بها. يجب عدم الاعتماد على مراجعتنا في كشف كافة الاختلالات والمخالفات الأخرى التي ربما حدثت والتي يمكن كشفها، إن وجدت، من خلال اختبارات المراجعة التي نقوم بها، وعند ذلك سنقوم بإبلاغكم فوراً بمثل هذه الحالات.
- ٣- تختلف طبيعة ومدى إجراءات مراجعتنا حسب تقييمنا للنظام المحاسبي للمنشأة ونظام الرقابة الداخلية وقد تشتمل إجراءات مراجعتنا على أية نواحي متعلقة بعمليات المنشأة التي نراها ملائمة. إن دراستنا للنظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية لن تتطلب منا إجراء دراسة وتقييم تفصيلي، ولن تكون كافية لتمكيننا من تقديم رأي مستقل حول مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

- ٤- المتعلقة بإعداد التقارير المالية. لن يتم تصميم أعمال المراجعة لتحديد كافة نقاط الضعف الهامة في أنظمة المنشأة والتي سيتم إبلاغكم بها في حالة ملاحظتنا لها أثناء القيام بأعمال المراجعة.
- ٥- سنوجه استفسارات محددة إلى الإدارة وغيرها بشأن البنود المدرجة في القوائم المالية ومدى فعالية العمليات المحاسبية. تتطلب معايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية بأن يتم الحصول على تأكيدات خطية من الإدارة بشأن الإفصاحات الهامة المقدمة لنا. تعتبر نتائج اختبارات المراجعة وردود الإدارة على استفساراتنا والإفصاحات الخطية التي تقدمها الإدارة لنا بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتزم الاعتماد عليها في تكوين رأينا حول القوائم المالية. ونظرا لأهمية الإفصاحات الشفهية والخطية التي تقدمها الإدارة للقيام بأعمال المراجعة بشكل فعال، توافق المنشأة على إبراء ذمة مكتب ماجد الصاعدي محاسبون ومراجعون قانونيون وموظفيها من أية التزامات وتكاليف تتعلق بالخدمات التي سنقدمها بموجب خطاب الارتباط هذا والمترتبة على أية إفصاحات غير صحيحة يتضمنها خطاب الإفصاح المقدم من قبل الإدارة.
- ٦- لكي نتمكن من القيام بمسؤولياتنا، فإن تقديم أية معلومات لأعضاء آخرين من مكتبنا من غير فريق المراجعة (مثل المعلومات المقدمة بشأن الخدمات المحاسبية والزكوية وغيرها) لا يعتبر بمثابة إخطار لنا بتلك المعلومات.
- ٧- بمجرد إصدار تقرير مراجعتنا، فإنه لن تكون هناك مسؤوليات إضافية مباشرة ملقاة على عاتقنا بشأن القوائم المالية لتلك السنة المالية.
- ٨- في حالة رغبتكم نشر أو نسخ القوائم المالية مع تقريرنا (أو إشارة إلى مكتبنا) في أي مستند يتضمن معلومات أخرى، فإنه يجب أن تسمحوا لنا بقراءة مسودة ذلك المستند، وتزويدنا بصورة من المستند النهائي لاعتماده من قبلنا قبل طباعته وتوزيعه.
- ٩- وفقا للمعايير المهنية، فإننا في الحالات غير المعتادة التي يتعذر علينا فيها إتمام أعمال المراجعة أو تكوين رأي، أو في الحالات التي لم نكون فيها رأي، فإنه يجوز لنا الامتناع عن إبداء رأي أو إصدار تقرير.
- ١٠- إضافة إلى تقريرنا حول القوائم المالية، فإننا نتوقع أن نقدم لكم خطابا مستقلا يوضح أية نقاط ضعف جوهرية استرعت انتباهنا في النظم المحاسبية والرقابة الداخلية. وسنبغكم أيضا بأية أمور أخرى خاصة بالحوكمة التي تسترعي انتباهنا نتيجة أعمال المراجعة التي نقوم بها. على أية حال فأنه غير مطلوب منا أن نقوم بتصميم إجراءات مراجعة خاصة لغرض تحديد هذه الأمور.

التقارير

بمجرد الانتهاء من أعمال المراجعة، سنقوم بتزويدكم بنسخة من تقارير المراجعة على القوائم المالية باللغة العربية (والإنجليزية - إذا تطلب الأمر ذلك). إضافة إلى ذلك، سنقوم بإبلاغكم في كتاب مستقل بنقاط الضعف الجوهرية المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية والتي استرعت انتباهنا أثناء قيامنا بأعمال المراجعة وسنقوم بلفت انتباهكم أيضا إلى أية أخطاء جوهرية أو مخالفات أو أية أعمال غير قانونية أو غير نظامية قد تسترعي انتباهنا.

تعهد عام والمحافظة على السرية

نتعهد لكم القيام بالعمل بكل ما هو معقول من عناية وإتقان. لن نقبل بأية مسؤولية تجاه أي اعتماد من أي طرف ثالث سواء على تقارير المراجعة التي ستقدم إلى مجلس الإدارة أو أية تقارير أخرى نقدمها لاستخدامها من قبلكم حصريا، ما لم يتم الحصول على موافقتنا بشأن تقديم أية تقارير معينة إلى أطراف ثالثة محددة وأن تكون هذه الموافقة خطية قبل تقديم أية تقارير. سوف يتم إصدار هذه الموافقة فقط على أساس أن تقاريرنا لا يتم إعدادها لمصلحة أي جهة أخرى عدا مصلحة المنشأة المعنية، ولن نقر ونقبل بأية مسؤولية تجاه أي طرف ثالث بشأن هذه التقارير وأن يقر الطرف الثالث المعني بهذا ويقبل (بأية شروط أخرى نوافق عليها معهم بحض إرادتنا) على شكل رسالة خطية توجه إلينا مباشرة.

لن يتم الإفصاح عن أية معلومات سرية تتعلق بأعمالكم لأطراف ثالثة (عدا المستشارين المهنيين الذين يمكن التشاور معهم بشأن العمل وبالقدر المعروف من المعلومات لدى عامة الناس) دون موافقتكم الخطية المسبقة ما لم تكن هذه المعلومات مطلوبة نظاماً أو من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أو أية جهة حكومية مختصة.

يجب استخدام كافة المعلومات والمشورة التي نقدمها لكم، سواء كانت خطية أو شفوية وبغض النظر عن طبيعتها، من قبلكم فقط. ويجب عدم الإفصاح عنها أو تقديمها لأي طرف ثالث (إلا بالقدر المعروف لدى عامة الناس وعدا ذلك يعتبر خرقاً لهذا البند) دون موافقتنا الخطية المسبقة. ان أوراق العمل المعدة بشأن خدمات المراجعة والخدمات الأخرى ملكاً لمكتبنا وستكون معلومات سرية وسيتم الاحتفاظ بها لدينا طبقاً للسياسات والاجراءات المتبعة لدى مكتبنا.

وما لم يتم الاتفاق عليه معكم بخلاف ذلك، فأنا قد نتواصل معكم بواسطة الإنترنت أو أية وسائل اتصال إلكترونية أخرى أو نقدم لكم المعلومات إلكترونياً. ونظراً للمخاطر الضمنية المرتبطة بإرسال المعلومات إلكترونياً عن طريق الإنترنت أو غير ذلك، فإنه ليس باستطاعتنا أن نضمن أمن وسلامة أية اتصالات إلكترونية أو أية معلومات يتم إرسالها أو استلامها إلكترونياً فيما يتعلق بهذا الارتباط. وحيث أي سياستنا تكمن في فحص رسائلنا الإلكترونية وبياناتنا الإلكترونية الأخرى باستخدام برامج الحاسب الآلي المضادة للفيروس، فإنه ليس باستطاعتنا أيضاً أن نضمن خلو المراسلات والبيانات الإلكترونية الأخرى من الإصابة بالفيروس. كما تقرون انه إذا كنا نعمل في مراكزكم فإنه بإمكاننا أن نستخدم الإنترنت من خلال شبكتكم الداخلية للدخول الى أنظمتنا.

حدود المسؤولية

لن نكون مسؤولين تجاهكم عن أية خسائر أو أضرار عرضية أو غير مباشرة أو جزائية، وقد نحصل من وقت إلى آخر على خدمات مستشارين ومختصين بالأمور الفنية للمنشأة لمساعدتنا في تقديم الخدمات لكم. وعند الحصول على خدمات أولئك المستشارين والمختصين فيما يتعلق بهذا الارتباط، فإنه يتم اعتبارهم كما لو أنهم مستخدمينا أو وكلاء لنا وليس شركاء أو مستخدمين أو وكلاء لأي شخص أو مكتب آخر ونحن مسؤولون عن نشاطاتهم كما لو كانوا، من كافة النواحي، شركاءنا أو موظفيننا. ولن يتحمل المستشارون والمختصون المعينون من قبل مكتب ماجد الصاعدي محاسبون ومراجعون قانونيون أية مسؤولية تجاهكم فيما يتعلق بهذا الارتباط. وبتعيينكم لنا فإنكم توافقون على ان أية مطالبة مهما كان نوعها مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا الارتباط يجب عن تقدم فقط ضد مكتب ماجد الصاعدي محاسبون ومراجعون قانونيون وأنه لن يتم تقديم أية مطالبات بشأن هذا الارتباط شخصياً ضد أي شخص آخر معني بتنفيذ هذا الارتباط سواء طبعي أو معنوي.

- إن التزامنا بحكم بشأن خرق العقد أو خرق الالتزامات أو التقصير أو الإهمال أو خلاف ذلك مهما كان نوعه مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا الارتباط ينبغي أن يقتصر بمجموعه على إجمالي مبلغ الاتعاب المحملة عليكم من قبلنا بموجب هذا الارتباط لتغطية المطالبات من أي نوع ومهما كانت مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا الارتباط.
- إن التزامنا بحكم بشأن خرق العقد أو خرق الالتزامات أو التقصير أو الإهمال أو خلاف ذلك مهما كان نوعه مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا الارتباط يجب أن يقتصر على تلك النسبة من الخسارة أو الضرر (بما في ذلك الفائدة والتكاليف) التي تتكبدها مما يتم الاتفاق عليه بيننا أو ينسب إلينا من قبل محكمة ذات اختصاص قضائي بتحميلنا مسؤولية نسبة عن المساهمة في الخسارة والضرر موضوع النقاش فيما يتعلق بأي شخص آخر عليه مسؤولية و/ أو التزام بحكم عن تلك الخسارة والضرر.

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

تفوض المنشأة مكتب ماجد الصاعدي محاسبون ومراجعون قانونيون برفع قوائمها المالية والتقارير ذات الصلة على موقع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وذلك وفقاً للبيانات التي تقدمها المنشأة.

الأتعاب وإجراءات الفواتير

تحتسب أتعابنا على أساس الوقت المنصرف والمصاريف التي نتكبدها، وذلك حسب درجة المسؤولية والخبرات والمهارات التي تتطلبها عملية مراجعة القوائم المالية. ستكون أتعابنا لقاء مراجعة القوائم المالية للمنشأة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، كما هو موضح أدناه، وهذه الأتعاب لا تتضمن المصاريف النثرية (إن وجدت)، وأتعاب خدمات المراجعة السنوية حسب الاتفاق على النحو التالي:

- أتعاب المراجعة: مبلغ ٥,٠٠٠ ريال (فقط خمسة آلاف ريال سعودي لا غير)
- ضريبة القيمة المضافة ١٥ % : ٧٥٠ ريال (فقط سبعمائة وخمسون ريال سعودي لا غير)
- إجمالي المبلغ: ٥,٧٥٠ (فقط خمسة آلاف وسبعمائة وخمسون ريال سعودي لا غير)

على أن يتم السداد عن طريق التحويل على الحساب البنكي بالتفاصيل التالية:

- اسم البنك : مصرف الراجحي
- اسم الحساب : مكتب ماجد عبد الغني صويدر الصاعدي للمراجعة وتدقيق الحسابات
- رقم الحساب : ٣٦٩٦٠٨٠١١٥٤٧٨٤٦
- الرقم الدولي (آيبان) : SA7180000369608011547846

عند تقدير هذه الأتعاب، تم الافتراض بان يقوم موظفوكم بإعداد القوائم المالية والجداول الأخرى بصورة منتظمة حتى تتمكن من القيام بإجراءات المراجعة، ويستحق دفع نسبة ٥٠% من أتعاب المراجعة عند توقيع خطاب الارتباط و ٥٠% عند اصدار مسودة القوائم المالية.

الموافقة على الشروط

نأمل التكرم توقيع وإعادة نسخة من هذا الخطاب المرفق بما يفيد قبولكم وتفهمكم للشروط الواردة به والخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية.

مكتب ماجد الصاعدي



محاسبون ومراجعون قانونيون

ترخيص رقم ٦٧٨



نم الاستلام وقبول الخطاب

جمعية أيتام الخطة رفقاء



المدير العام

